المصدر: الاهـــــرام

التاريخ: ١ يـــنـــايـــر ١٩٩١

قضية الريان :

ممثل المشترين يشير إلى وضع عراقيل للصفقة بسبب الضرائب الجزافية

ويطلب التحقيق مع ٧٢ مسئولا استولوا على أرض بالاسماعيلية قيمتها مليار جنيه بأسعار زهيدة

كتب ـ محمود النوبى

اتهم امس ممثل المشترين فى صفقة الريان ـ امام محكمة الجنايات عددا من المسئولين بعرقلة سير الصفقة بسبب الضرائب الجزافيه التى فرضتها مصلحة الضرائب على شركات الريان الخاسرة وقدم بلاغا للمحكمة لنقله للمستشار بدر المنياوى النائب العام ـ اتهم فيه ٧٢ مسئولا بينهم عدد من المسئولين التنفيذيين لاستيلائهم على ارض جزيرة الاحلام بالاسماعيلية حيث اشتروها باسعار زهيده وضيعوا على الدولة مليار جنيه وطلب رشاد نبيه التحقيق وقدم مستندات الى المحكمة تثبت اقواله

كانت المحكمة قد عقدت جلستها برياسة المستشار الدكتور حسنى عبد اللطيف وعضوية المستشارين رشدى عمار وعبد الظاهر عبد الحكم وحضور المستشار ساهر درويش مدير ادارة التحفظ وسامح الترجمان وكيل اول نيابة الشئون المالية والتجارية

وفى الجلسة قال رشاد نبيه المحامى وممثل المشترين ان الايام الماضية اثبتت ان النية مبيتة بسبب عدم حل مشكلة الـ ٤٨٠ مليون جنيه ضرائب وللأضرار بالمشترين وقال ان الدولة تعلم ان شركة الريان خاسرة طبقا لتقرير الجهاز المركزى للمحاسبات . كما ان المناقشات الساخنة على الصفقة كانت على الملأ وتناولتها الصحف وكانت ادارة التحفظ تعلن انها ٤٤ مليون جنيه فقط وقال انه فوجىء بمصلحة الضرائب بهذه المبالغ ـ مستشهدا بمحضر ادارة التحفظ بأن حقيقة الضرائب ٤٨٠ مليون جنيه

واتهم رشاد نبيه أن المستشار ساهر درويش أكد ان اجتماعا جرى بينه وبين رئيس الوزراء لانهاء الصفقة حتى تتم الصفقة وفاجأ بعد ذلك مصلحة الضرائب بعد توقيع العقد فتمسه مدير ادارة التحفظ ان البيانات التى تضمنها عقد البيع خاطئة وان الضرائب ٤٨٠ مليون جنيه . وبالاضافة الى عراقيل بدأت تظهر فى اتمام المصادقات من داخل الشركة حيث صدرت تعليمات لمدير الشركة بعدم التفاوض مع المحاسبين المعينين من قبل المشترين ويقول مدير الشركة انها توصيات عليا وقال ممثل المشترين اذا كانت الدولة حريصة على المال العام فانى أطلب التحقيق مع ٧٢ مسئولا بالدولة اشتروا املاك الدولة بأبخس الاثمان وقامت شركات القطاع العام ببناء عشرات الفيلات عليها فى منطقة جزيرة الأحلام بأبو سلطان وضيعوا على الدولة مايوازى مليار جنيه . وعقود هذه البيوع باطلة بطلانا مطلقا لأن القانون يمنع الوزراء من ان يشتروا او يستأجروا أملاكا للدولة اثناء توليهم الوزارة حيث اشتروا المتر بـ ٢٥ جنيها بالتقسيط فى حين ان ثمن المتر لايقل عن ٢٥٠٠ جنيه

www.ethraadl.com

إثراء للمعارف الرقمية